الفهم الأولي ومسارات التأويل

د.تيرس هشام
جامعة سيدي بلعباس

ليس يخفى على منعم نظر وممعنه أنّ الهرمينوطيقيّ (القارئ/المؤوّل عموما) الباحث أبدا عن تأويل النّصوص ومن ثمّ فهمها لا يلج مطلقا تلك النّصوص وهو "بريء" أو "خالي الوفاض" فقد تبينت الهرمينوطقا بما لا يخالطه شكّ أنّ جملة التصوّرات والتّحيزات والأحكام المسبقة تلعب كلّها دورا خطيرا وحسّاسا في صياغة "موقف" ما ينطلق منه القارئ/المؤوّل في اشتغاله على النّصوص المراد فهمها.

كما أنّ جملة تلك التصّورات والأحكام لا تنحو بالضّرورة منحى الثبوتيّة والجمود بحيث لا يلحقها تبدّل أو تغيير، بل هي بطبيعتها في حركة مستمرة من الصّيرورة والتحوّر تبعا لوضعيّات حاملها ومجموع الإكراهات أو الاشتراطات المحيطية به ممّا يعني بالضّرورة أنّ "الموقف" الذي تصوغه تلك التصوّرات والأحكام وتضع القارئ/المؤوّل في خضّمه إنّما هو في جوهره العمليّ "مواقف" متعدّدة ينطلق منها ذلك القارئ مع كلّ عمليّة هرمينوطيقيّة، وبالتّالي نكون إزاء موقف معيّن قبل كلّ تعامل مع مادّة يراد فهمها، بل إنّ الموقف يتبدّل إزاء المادّة الواحدة مع كلّ تعامل قرائي/تأويلي/هرمينوطيقيّ معها.

وإذا كان ذلك كذلك فمن البديهيّ أنّ القارئ/المؤوّل تأسيسا على تصوّراته وتحيّزاته وأحكامه المسبقة وانطلاقا من موقفه الذي لا يستطيع تحلّلا منه لا يمكنه بأيّ حال من الأحوال إلاّ أن يكون مهيّأ أو أكثر استعدادا أو أكثر قبولا للخروج بنتائج معيّنة من وراء عمله (وهو المنحى الذي أساء كثيرا لسمعة الأحكام المسبقة قبل أن يعيد إليها غادامير غير قليل من اعتبار) ومن ثمّ يكون محكوما بمسارات تأويليّة معيّنة تفضي بدورها إلى تحقّقات تأويليّة معيّنة دون سواها.

على أنّه من الإنصاف – إنصاف الأحكام المسبقة على أقلّ تقدير– الإشارة بوضوح إلى أنّ هيمنة الأحكام المسبقة وسطوتها إنّما تكون بحجمها الأكثر تأثيرا في بدايات الفعل الهرمينوطيقي التّأويليّ (قراءة النّص عموما) أي في البدايات الأولى للاحتكاك بالنّص، ومن ثمّ فإنّ "ضحالة" المعرفة بالنّص المواجه أو سذاجتها في أحسن الأحوال سوف يفتح المجال واسعا للأحكام المسبقة والتّحيزات كي تملأ الفراغ النّاتج عن عدم التّعامل الكامل والفعليّ مع النّص، ثمّ لا تلبث هيمنة الأحكام المسبقة أن تتراجع وتخفت كلّما تقدّم الفعل التّأويلي/القرائيّ أو أدرك جميع مراحله.

وبعودة بسيطة إلى الحلقة الهرمينوطيقيّة ومراحلها الثّلاث التي حدّدها، سنجد أنّ مرحلة هيمنة الأحكام المسبقة والمعرفة السّاذجة بالنّص هي بامتياز المرحلة الأولى منها، أي مرحلة النّظرة الكليّة العابرة الشّاملة التي تسبق التّعامل الفعليّ مع كلّ جزء من الأجزاء، وهي أيضا المرحلة التي وسمها بول ريكور بمرحلة التّخمين التي تأتي في مرتبة أولى تحتاج إلى مراتب أخرى ضروريّة تتلوها.

وبالعودة أيضا إلى أدبيّات الهرمينوطيقا المتجذّرة فإنّنا سنجد أنّ مرحلة التّخمين أو الإدراك الكليّ غير القائم على معرفة التّفاصيل وُسمت بمرحلة الفهم الأوّلي، فهو يأتي أوّلا في مراحل الحلقة الهرمينوطيقيّة من جهة ويبقى ذا صفة أوليّة قابلة للتّعديل من جهة أخرى، وهنا يبدو من الضّرورة بمكان "استكمالا للفائدة المنهجيّة أن نميّز بين الفهم الضّمني الذي تنطوي عليه القراءة الانطباعيّة وبين الفهم المدرك الصّريح الذي هو لحظة مستقلّة بذاتها ترد في المرتبة الثّالثة ضمن إستراتيجية التلقي العامّة"[1] ومن ثمّ فإنّ الفهم الأوّلي (كما يبينه اسمه بوضوح) مجرّد لحظة أولى من لحظات القراءة يغلب عليها التّخمين والانطباع والمعرفة السّطحية السّاذجة بالنص، أمّا الفهم في المرحلة الثالثة، وعلى اختلاف المصطلحات التي حملته

من تطبيق واستيعاب وتملّك فإنّه يبقى الفهم المنشود من وراء أيّ فعل تأويليّ/هرمينوطيقيّ، وأمّا توصيفه بالفهم النّهائي فليس من باب القطعيّة والثبوتيّة وإقصاء التّأويلات/القراءات الأخرى سابقة ولاحقة، وإنّما يراد بالنّهائيّة هنا محطّة معيّنة أو لحظة بعينها تستكين إليها الحركيّة التّأويليّة التي لا تهدأ عادة فيكون منتوجها أو حاصلها فهما أو تملّكا أو تطبيقا يرضى الشّغف التّأويلي ولو إلى حين.

وإذا كان المنطق البسيط للأشياء يوجّهنا دوما إلى أنّ المقدّمات تلعب دورا حاسما في النّتائج المتحصّل عليها ومدى جدواها، فإنّ الحالة لا تشذّ عن هذا كثيرا فيما يتعلّق بالفهم الأوّلي، إذ ولأنّه يعتبر بداية التّعامل الحقيقيّ والفعليّ مع النّص وبداية التّماس المباشر بين هذا الأخير وبين القارئ/المؤوّل فإنّ مباحث الهرمينوطيقا المعاصرة لم تغفل البتّة الالتفاتات الكثيرة والمتعدّدة لماهية الفهم الأوّلي وطبيعته وخصائصه ثمّ آثاره – وهو الأهمّ- على مجمل الفعل التّأويلي مع ما شهدته تلك الالتفاتات كعادتها من تفاوت في الرّؤى والمعالجة بين مشتغلي الهرمينوطيقا.

فأمّا دلتاي فإنّ تناوله للفهم الأوّلي لم يبتعد كثيرا عن الإطار العامّ لفلسفته كما لم يفلت من جهة أخرى من الاصطباغ بالصّبغة الرّومانسيّة التي طبعت تلك الفلسفة وطبعت قبلها عموم عصره، إذ يتأسّس التصوّر الدّلتوي للفهم الأوّلي على المؤلّف باعتباره المعبّر عن وقائع يُسعى للتّماهي معها وفهمها، ومن ثمّ يكون "الفهم"الأوّلى" هو ذلك الفهم الذي يتمّ عن طريقه تفسير تعبير معيّن بوصفه معبّرا عن واقعة عقليّة بدون أيّة محاولة لرؤية هذه الواقعة العقليّة في علاقة بالحياة الكليّة للذّات التي تظهر فيها"[2] فهو إذّاك فهم يمتاز بالنّظرة الجزئيّة الموجّهة في اتّجاه معيّن والتّي غالبا ما يتبدّى قصورها.

انطلاقا من هذه النّظرة يمكن القول بأنّ الفهم الأوّلي عند دلتاي يقترب إلى حدّ لا بأس به من عمليّة التّعرف الأوّلي على شخص غريب أين يكون التقاط المعلومات الخاصّة به أو تلقّفها متميّزا بالجزئية وعدم الالتفاف حول محور واحد ناظم، حيث إنّنا " في الفهم الأوّلي نستدلّ على العلاقة بين التّعبير وما يعبّر عنه (المعنى) أو إن شئت فقل نستدلّ على هذه العلاقة – من النّاحية المنطقيّة- من الطّريقة التي يرتبط بها الاثنان بصورة مشتركة، ويمكننا عن طريق هذا الارتباط المشترك أن نقول عن التّعبير إنّه يعبّر عن مضمون عقلي، فعلى سبيل المثال ارتباط مجموعة من الحروف مكوّنة جملة يكون بمثابة تعبير عن تقرير، والتّعبير الوجهي يعني الفرح أو الألم، والأفعال الأوّليّة التي تتكوّن منها الأنشطة المتّصلة مثل قطع قطعة من الخشب بمنشار أو وقوع شاكوش تدلّ على وجود أغراض معيّنة"[3]، وعلى ذلك يمكن تشبيه الفهم الأوّلي باقتراب بصر العين اقترابا شديدا يصل حدّ الالتصاق من جزء معيّن من لوحة كبيرة بحيث لا يبيّن انتماء ذلك الجزء وهويّته ومغزاه إلاّ بعد أخذ مسافة معيّنة من اللوحة وربط ذلك بباقي أجزاء اللّوحة الأخرى.

ولقد عالجت هرمينوطيقا هيدجر أيضا مسألة الفهم الأوّلي، فقد اعتبر فيلسوف الوجود أن لا وجود لفهم ينطلق من خواء إذ لا بدّ من وجود مجموع خبرات أو تصوّرات سابقة للمؤوّل تجعله مؤهّلا بشكل أو بآخر للشّروع في عمليّة التّأويل ومن ثمّ الفهم "ومعنى ذلك أنّه لفهم أيّ ظاهرة إنسانيّة نضع بالضّرورة مجموعة من "الافتراضات المسبقة" هي بمثابة مجموعة من المعاني، أو الدّلالات التي تضفي المعنى على ظواهر العالم (الملك المسبق) ومن ناحية أخرى، نفترض أنّ موضوع الفهم هو مجال للرّؤية أو للنّظر والتّفسير (بصر مسبق) وأخيرا نحاول تفسير هذا الفهم بمساعدة تصوّرات إمّا أن تكون مستمدّة من ذاتها أو مفروضة عليها من الخارج (التصوّر المسبق)"[4]، وهو ما يعني بالنسبة لهيدجر أنّ الأحكام المسبقة تلعب دورا حاسما في بلورة الفهم الأوّلي وتشكيله مع كلّ عمليّة شروع في الفهم، وهو ما يسمّيه هيدجر بنية الفهم المسبقة.

كما أنّ الفهم الأوّلي في التصوّر الهيدجري بالإضافة إلى قيامه على الافتراضات المسبقة النّابغة بدورها عن موقف المؤوّل وأحكامه المسبقة فإنّه كذلك يخضع لعمليّة استعادة واسترجاع مستمرّة مع سيرورة العمليّة التّأويليّة "فالشخص الذي يحاول فهم نصّ ما هو دائما شخص في شروع. فهو يشرع في معنى للنّص ككلّ حالما ينبثق معنى أوّلي في النّص. وهذا المعنى ينبثق فقط لأنّ هذا الشّخص يقرأ النص وهو محمّل بتوقّعات معيّنة بخصوص معنى ما"[5]، وتأسيسا على هذا يكون الشّروع توليفة تعتمد أو تقوم على حاليّ السّابق واللاحق في حركيّة دائمة لا تتوقّف إلاّ ببلوغ لحظة معينة تمثّل الفهم وقد استنفد إمكانيّات فعل تأويليّ ما.

ولعلّ إلى واحد من معاصري هيدجر وأهمّ قرّائه وهو رودولف بولتمان (1884-1976) يرجع فضل لا ينكر في تقديم كثير من مفاهيم هيدجر إلى ساحة الممارسات التّأويليّة العمليّة، ومن تلك المفاهيم ما تعلّق بالفهم الأوّلي الذي يسمّيه بولتمان بالفهم المسبق أو مجموعة الأفكار والمعارف والخبرات السّابقة عمّا يفترض أنّ النص يدور في فلكه، إذ يشير بولتمان "إلى أنّ كلّ فهم يفترض علاقة حيّة بين المؤوّل والنص أي علاقة المؤوّل السّابقة بالموضوع الذي يتناوله النّص. وهو يسمّي هذا المطلب التّأويلي الفهم المسبق؛ لأنّه من الواضح ليس شيئا يمكن اكتسابه خلال عمليّة الفهم، إنّما هو مفترض قبلا"[6] وبصيغة قد لا يكون للمؤوّل فيها التّأثير الأكبر.

وإذا كان الفهم الأوّلي قائما على الأحكام المسبقة والتّحيزات الأوليّة فإنّه قائم أيضا على ما أسميناه المعرفة السّاذجة بالنّص أو بداية التّعارف الأوّلي بين المؤوّل ونصّه، وهي مرحلة على درجة من الأهميّة والحساسيّة لأنّ المؤوّل يشرع فيها في الانتقال من عالمه بكلّ خلفياته إلى عالم النّص، ولتوضيح مرحلة التّعارف الأوّلي تلك يمكن الاستعانة بمفهوم حيّوي توظّفه السّيميوطيقا التّأويليّة عند إيكو وهو مفهوم الطّوبيك (topic) المترجم أيضا بمصطلح المدار، "ذلك أنّ المدار فرضيّة متعلّقة بمبادرة القارئ الذي يروح يصوغها بصورة أوّلية بعض الشيء في هيئة سؤال (ولكن ما مدار الحديث يا ترى؟) والذي يترجم باقتراح عنوان مؤقّت (إنّ الحديث يدور بصورة محتملة على هذا الأمر)، وعلى هذا يكون المدار أداة من أداوت ما وراء النص يسع النص أن يفترضها مسبقا كما يمكنه احتواءها بصورة علنية تحت شكل مسجّلات للمدار وعناوين وعناوين فرعيّة وكلمات مفاتيح"[7] ومن ثمّ فمن المستطاع القول بأنّ المدار (الطّوبيك) يمثّل أيضا وجها من أوجه الفهم الأوّلي لأنّه من جهة يقوم على افتراضات ما وراء نصيّة قبل الشروع في عمليّة القراءة كما يقوم من جهة أخرى على ما يمكن تسميته بالتعليمات النصيّة الأوليّة أو خارطة الطّريق التي من المفترض أن يسلكها الفعل التّأويلي.

من الصّحيح أن تلك السّجلات أو العناوين الفرعيّة أو حتّى الكلمات المفاتيح ليست هي النّص أو عمقه الحيويّ أو حتّى التّعامل النّصي المباشر القائم على مراعاة كلّ الأجزاء والتّفاصيل، إلاّ أنّها تبقى مع ذلك ذات دور خطير في توجيه الحركيّة التّأويليّة في مسارات معيّنة حيث إنّ "التّأويل – من خلال مفهوم الطّوبيك ذاته– يرتبط بالانتقاء السّياقي. والانتقاء السّياقي معناه خلق مسير تأويلي تنظّم وفقه عناصر النّص وتحيّن وفق التّرسيمة الثقافية الخاصّة بكل قارئ"[8] فالنّص في نهاية المطاف لا يقبل بالبوح بكلّ ما لديه في فعل تأويليّ واحد، كما أنّ هذا الأخير لا يقبل ولا يستطيع في آن أن يجعل النّص يقول كل شيء، ومن ثمّ كان لا بدّ من الاختيار وهو الاختيار الذي يلعب المدار (الطّوبيك) دورا في تحديد أوجهه ومساراته، فكلّ "قراءة هي خلق لسياقات وكلّ سياق ليس سوى تطبيق لفرضيّة الطّوبيك"[9]، وكلّ تأويل هو بالضّرورة أول ورجوع إلى منطلقات المؤوّل وخياراته التي يعدّ اختيار النّص المؤوّل بحد ذاته من أبرز تجليّاتها وأكثرها تأثيرا على نتائج تأويله.

وإذا كان المدار في الاستراتيجيّات النّصيّة التي أسهب إيكو في تناولها مرتبطا بدرجة كبيرة بما يمكن ربطه بالعتبات النّصيّة، فإنّنا نجد بالمقابل مفهوما آخر تقدّمه المباحث الحديثة في تحليل الخطاب، وهو المفهوم الذي يمكن أن يشكلّ بدوره مقاربة عمليّة لكيفيّة تشكّل الفهم الأوّلي وتبلوره لدى القارئ/المؤوّل، ويتعلّق الأمر هنا بمفهوم الموضوع وهو "ما يستعمله المتكلّمون/الكتّاب"كنقطة بداية" حسب اصطلاح هاليدي (1967م ص 212) وفي العديد من الحالات (وهي الحالات التي تعدّ في الغالب عادية أو محايدة) يكون الموضوع في الجمل التّقريريّة تركيبة اسميّة (أي الفاعل النّحوي) ويكون الموضوع في الجمل الاستفهاميّة أداة الاستفهام، في حين يكون الموضوع في صيغ الأمر فعل الأمر نفسه"[10] حيث من الواضح مفارقة الموضوع للطّوبيك من جهة أنّ الأوّل يعدّ جزء صميما من النّص وبالتّالي من عمليّة القراءة /التّأويل نفسها في حين أنّ الطّوبيك كما سلف قد ينقسم بين افتراضات مسبقة أو عتبات ما وراء نصيّه في أحسن الأحوال.

على أنّ أهميّة التّخمين/الفهم الأوّلي تتجاوز كونه لحظة طبيعية وضروريّة ومرحلة يستحيل تجاوزها من مراحل الفعل التّأويلي إلى كونه شرطا حيّويا لا يستقيم من دونه الحديث عن هويّة تأويليّة أو عن فعل تأويليّ يروم قول شيء ما عموما، حيث إنّه إذا كانت الهويّة قائمة على الاختلاف فإنّ الاختلاف بدوره لا مغزى له من دون هويّة يصدر عنها، فكذلك التّأويل من حيث هو اختلاف وفعل تكون نتائجه غالبا على غير مثال وعلى غير متوقّع إنّما يحتاج مع ذلك إلى انطلاقه من هويّة معيّنة يلعب فيها التّخمين/الفهم الأوّلي – بما هو أيضا قائم على هويّة المؤوّل ومواقعه ومواقفه وأحكامه وتصوّراته– الدّور الأبرز والأساس، "فبما أنّ التّأويل هو دائما زحزحة للعلاقات وتغير للمواقع وإعادة لترتيب عناصر العلامات، فإنّ ما يضمن سلامة التّأويل ودوامه واستمراره في إنتاج الدّلالات المتنوعة هو وجود هذا الحدّ الأدنى المعنويّ المرتبط بتجربة حياتيّه لا تتجاوز حدود الاستجابة للبعد النّفعيّ فيها"[11]، وكما أنّ التصوّر الأرسطي للتّأويل لم يلغ النّفعيّة تماما حينما قام على أنّ كلّ كلام هو تأويل للواقع بما في ذلك الكلام الإبلاغي التّواصلي ذو الغاية النّفعية الواضحة، فكذلك كلّ تأويل مهما كان "متطرّفا" في ملاحقة المعنى من كلّ حدب وصوب لا يمكنه إلاّ الانطلاق أو البدء من "حالة أوليّة" يكون فيها المعنى أقرب إلى الحالة الموضوعية.

ولعلّ أيّ فعل تأويلي إن هو "قفز" على مرحلة الفهم الأوّلي فإنّه سيكرّس حالة الرّيبة والخطاب الطّاعن في كلّ مسار تأويلي باعتباره غير قادر على التحرّر من قيود ذاتية المؤوّل وأهوائه وعدم "احترامه" للمعطيات النّصيّة الفعليّة، كما أنّ الإقرار بالانطلاق من معنى أوّلي لا يعني البتّة مصادرة حريّة التّأويل أو الحدّ من هامش مناوراته في استكشاف طبقات النّص والذّهاب بمكنوناته في كلّ مذهب "فلكي يأتي قرّاء عديدون بدلالات متعدّدة ومتنوّعة لنفس الواقعة، يجب أن يتّفقوا في البداية على أنّ هذه الواقعة تحيل في بعدها الظّاهري المباشر على معنى أوّلي لا يطعن فيه أحد"[12] دون أن يكون هذا الأخير بالضّرورة ثابتا في كلّ حالة تعامل مع الواقعة النّصيّة لأنّ أيّ كلام حول النّص ما عدا النّص نفسه يبقى تأويلا أيضا مهما كانت درجة اختلافه أو تأويليّة.

لقد أكّد ريكور في محاضراته حول الرّمز أهميّة الانطلاق من ذلك المعنى الأوّلي، وقد ربط ذلك بالاستعارة خاصّة وأنّ الهرمينوطيقا عنده قامت لفترة طويلة على ثنائية المعنى الحرفي الظّاهر والمعنى الرّمزي الباطن أو على تفكيك الرّموز ذات المستويين في الدّلالة، حيث ذهب إلى أنّ الاستعارة "لا توجد في ذاتها، بل في التّأويل ومن خلاله. ويفترض التّأويل الاستعاري أصلا التّأويل الحرفي الذي يفكّك نفسه في تناقض دالّ"[13] وهذا يعني بشكل أو بآخر أنّ الطّاقة الاستعاريّة لا تستمد وجودها وحيويّتها من النّص فقط بقدر ما يكون ذلك من معطيات غير نصيّة ومنها التّأويل، فأيّ تعبير يمكن أن ينظر إليه استعاريّا ولكن بعد الانطلاق من معنى حرفي فيه "مادام التّعرف على المعنى الحرفيّ هو الذي يتيح لنا أن نرى أنّ

الرّمز مازال يحتفظ بمزيد من المعنى وفائض المعنى هذه هو المتبقّي من التّأويل الحرفيّ"[14] وإن كانت "الحرفية" هنا أيضا لا يمكنها إلاّ أن تكون نسبيّة لسبب ما سبقت الإشارة إليه من قابليّة كلّ تعبير لقراءة استعاريّة.

ولعلّ إجمالا لما تقدّم يقودنا إلى القول بأنّ المرحلة الأولى من مراحل الحلقة الهرمينوطيقيّة الثّلاث وهي مرحلة الفهم الأوّلي تقوم على أحكام المؤوّل وتصوّراته المسبقة من جهة كما تقوم عل "البدايات" الأولى لتعارفه واحتكاكه مع النّص من خلال معطيات شبه نصيّة أو عتبات أو حتّى من خلال بعض المعالم النصيّة من جهة أخرى، ويجدر التنويه بإلحاح أيضا إلى أن مرحلة الفهم الأوّلي محطّة طبيعيّة في مسار أيّ فعل تأويليّ لكنّها تتجاوز تلك "الطّبيعيّة" إلى مستوى "الشّرط"الذي لا يمكن للتّأويل في حالة فقدانه أن يمارس نشاطه الاختلافي وتعدديته الدّلاليّة.

هوامش الدراسة:

1 محمّد بن عيّاد، التّلقي والتّأويل (مدخل نظري)، في: علامات (مجلّة ثقافيّة)، المغرب، ع10، 1998، ص09.

2 محمود سيّد أحمد، دلتاي وفلسفة الحياة، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط2، 2005، ص36.

3 المرجع السابق، ص36.

4 صفاء عبد السّلام علي جعفر، هيرمينوطيقا (تفسير) الأصل في العمل الفني (دراسة في الأنطولوجيا المعاصرة)، منشأة المعارف، مصر، د.ط، 2000، ص33.

5 هانز جورج غادامير، الحقيقة والمنهج (الخطوط الأساسية لتأويلية فلسفية)، ترجمة:حسن ناظم وعلي حاكم صالح، مراجعة:جورج كتّورة، دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية، ليبيا، ط2007،1، ص370.

6 المصدر السابق، ص447.

7 أمبرتو إيكو، القارئ في الحكاية (التّعاضد التّأويلي في النّصوص الحكائيّة)، تر: أنطوان أبو زيد، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدّار البيضاء ط 1، 1996، ص118.

8 سعيد بنكراد، السّميوزيس والقراءة والتّأويل، في: علامات (مجلّة ثقافيّة)، المغرب، ع10، 1998، ص50.

9 المرجع السّابق، ص52.

10 ج.ب بروان/ج بول، تحليل الخطاب، تر: محمّد لطفي الزّليطني ومنير التّريكي، منشورات جامعة الملك سعود، المملكة العربيّة السّعودية، د.ط، 1997، ص147.

11 سعيد بنكراد، المعنى بين التعدّديّة والتّأويل الأحاديّ، في:علامات (مجلّة ثقافيّة)، المغرب، ع 13، 2000، ص 18.

12 المرجع السابق، 18.

13 بول ريكور، نظريّة التّأويل (الخطاب وفائض المعنى)، ترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثقافيّ العربيّ، بيروت/ الدّار البيضاء، ط1، 2003، ص ص 90، 91.

14 المصدر السّابق، ص 97.